

قضايا أدبية

أضولفو باسكيز

الْبُنْيُويَّة وَالْتَارِيخ

ترجمة: مصطفى المنادي



مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

رابطہ پدیل
lisanerab.com

www.lisanarb.com



مقون الطبع محفوظة
لدار الخزانة

الطبعة الاولى ١٩٨١

أضولفو باسكيز

الْبُنْيُويَّة وَالْتَارِيخ

ترجمة: مصطفى المنادي



دارُ الحداثة

للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.

لبنان - بيروت ص.ب. ٥٦٣٦/١٤

دا

البنوية والتاريخ

ميدان التفسير التاريخي :

يتأرجح مصطلح « تاريخ » بين عدد كبير من المعاني فليفي ستراوس يتحدث عن « التاريخ الذي يصنعه الناس دون معرفة به » ، وعن « تاريخ الناس مثلما يصنعونه ، عن معرفة به » ، ثم يتحدث ، في النهاية ، عن « التأويل الذي يقوم به الفيلسوف لتاريخ الناس ، أو عن تاريخ المؤرخين » (١) وهي معان نستطيع اليوم تلخيصها - علاوة على بعض المعاني الأخرى الممكنة إضافتها إليها - في معنيين : التاريخ الواقعي الذي يصنعه الناس عن معرفة به أو عن غير معرفة ، والتاريخ الذي يصنعه الفلاسفة والمؤرخون ، عن وعي به ، كمنظورية أو كتفسير لما تعاقب فعلا في الزمن . ان هذا التاريخ الواقعي ، ما ان يتم رفعه الى صعيد الفكر ، حتى لا يظل نفس التاريخ مثلما عاشه صانعوه انفسهم أو مثلما يعيشه اليوم - مثاليا واستعاديا - أولئك الذين يبحثون فيه عن دعائم أيديولوجية يسندون إليها حاضرهم . وكل نظرية تسعى لان تصبح علما ، يستطيع التاريخ بدوره ان يصبح علما فعليا ، لكن شريطة ان

يخرج من مجال المعيش والمرعوب فيه ، بعبارة أخرى ، شريطة
الآ يظل في نطاق الايديولوجيا البحتة .

هذا التصور للتاريخ لا يمتد له ان يظل - مثله في ذلك
مثل كل معرفة حقيقية - مددورا بدوره في محض وصف
للأحداث أو في مجرد تثبيت للوفائع ضمن خط من التعاقب
الزمني . فالتاريخ الوصفي ، سجين ال « متى » ، لن يتجاوز
نطاق الكرونولوجيا (: التسلسل التاريخي) رغم زخرفته لها .
انكرونولوجيا التي لا زالت الى اليوم ، ومع انها كانت مهيمنة
في التاريخ الماضي ، جد بعيدة عن عقلنة حدث ما وهي تثبته
في الزمان . لكن : ما معنى الحديث عن عقلنة أحداث التاريخ
الواقعي ؟ ان معنى ذلك هو موضعها لا في مجرد نظام
كرونولوجي بالمعنى العادي للكلمة ، بل في نظام كرونو -
منطقي (زمني - منطقي) ، في ترابط مثلث الاتجاه : بحاضرها ،
وماضيها ومستقبلها .

وتبعاً لذلك فإن علة وجود حدث ما تقتضي حضور معنى
غير معزول (عن غيره من المعاني) . الا انه ليس كل تدخل
للمعنى قادراً على الكشف عن عقلانية ذلك الحدث . فهذه
العقلانية لا يكشف عنها ، مثلاً ، تصور لاهوني للتاريخ ، تحصل
الأحداث - تبعاً له - بهدف تحقيق غاية ما . انه يقتات التاريخ
الحقيقي هنا على المعنى الذي يأتيه من خارجه . وسواء أعلق
الأمر بالعناية السماوية التقليدية للقديس أوغسطين أو بوسويه
أم بنسختها العقلنة في فلسفة التاريخ عند هيغل ، فان التاريخ
الواقعي يبدو خاضعاً لغاية مفارقة للبشر ، كما ان هؤلاء لا

يظنون صانعيه الحقيقيين بل ينقلبون الى وسائل أو أدوات
تتحقق عبرها غاية فوق - انسانية - ولا تحصل الاحداث على
معنى ما وتمتلك علة وجود الا حين يتم دمجها في سيرورة من
التعاقب الزمني المحصور بغاية ما ، هكذا تستند العقلانية الى
الغائية - وتختلط العقلانية التاريخية باللاهوت التاريخي -

ولو أننا أحلنا الانسان محل الاله القديس أو غسطنس أو
روح هيجل ، ولو نظرنا الى التاريخ من حيث هو المسيرة
الضرورية للانسان في الزمن نحو تحقيق غاية محايثة له
(للتاريخ) (وهي الحرية والسعادة الانسانية أو وحدة وجود
الانسان بماهيته) ، فانه من البديهي أننا سنقتطع ميدان
موضوعنا ونثبته على أرض واقعية ، غير أن ذلك لا ينجم عنه
وجود هذه الغاية النهائية أو هذا الغرض للتاريخ - وبذلك ،
فاما أن الامر يتعلق بغاية اقترحها الناس على أنفسهم موضوعا
نهائيا لاعمالهم ، وهو شيء تفننه الممارسة الابداعية
(: البراكسيس) التاريخية غير القصدية للماضي ، واما أنه
يتعلق بغاية قبلية تختفي خلف كل أعمالهم دون أن نستطيع
الحاقها بفاعلية فوق - انسانية أو بالناس أنفسهم - ان هذا
التصور اللاهوتي أو القبلي للتاريخ ، والذي لم يتخلص منه
تماما ماركس الشاب (تصور التاريخ كمسيرة للوجود
الانساني نحو تحقيق وحدته بماهيته) ، ولم يبدأ في قطع
علاقاته معه ، الا انطلاقا من الايديولوجية الالمانية ، ليجعل
العقلانية متوقفة في وجودها على اللاهوت -

واليوم ايضا ، فان كل تصور عن التاريخ يعرض هذا

الآخِر كتحقق لغاية ما ، ويبحث في هذه عن العقلانية ،
وتحديدا ، فإنه بدر ما يلتقي مع هذه العقلانية ، واردة
للاهوت : يتخلى بدوره عن أرض التاريخ الواقعي ، ومن الممكن
أن يجادل البعض - مثلما يجادل فعلا كل تصور مثالي للتاريخ
- قائلا أن الغايات تشكل جزءا من التاريخ حين يصنعه أناس
ذو وعي واردة يضبطون ، تبعاً لوعيهم واردة ، أفعالهم
مع مقاصدهم التي تخط وعيهم - من حيث هي سبق مثالي
لأفعالهم - إلا أنه من هذا الواقع نفسه الذي لا يستطيع أحد
نفيه - وبمجرد ما نضع الإنسان مركزاً ومحوراً للتاريخ - لا
ينجم أن الناس قد صنعوا تاريخهم دائماً وهم على معرفة به ،
أي كعمارة ابداعية جماعية قصدية ، ومع أن الناس - رغماً
عن كل اتجاه يقول بالعناية السماوية اللاهوتية أو الفلسفية -
هم صانعو التاريخ الحقيقيون ، فإن هذا لا ينجم عنه أن التاريخ
هو التحقق الواعي لغاياتهم ، ونفس الشيء يمكن قوله حتى
وإن كان هؤلاء يتصورون أنفسهم في خدمة غاية معينة ،
والحقيقة هنا هي على العكس من ذلك تماماً ، فكل الأفراد
الذين تتكاثف جهودهم منتجة حدثاً تاريخياً محدداً قد قاموا
بأعمالهم عن وعي بها ، وهم بأعمالهم المقصودة هذه ، أي
المطابقة لمقاصد أو غايات ، قد أسهموا في إنتاج الحدث
التاريخي الموافق لها ، إلا أن هذا الآخِر - بدلالته ومستتبعاته
التاريخية - يتجاوز المشاريع الخاصة بأنماط الوعي الفردية ،
لذلك لا يمكن لميدان التفسير التاريخي أن يكون هو ميدان مقاصد
الناس ، لا لأن بعض الأحداث لا تستلزم أي مقاصد من هذا

النوع فحسب، بل ولان النتائج لا تتطابق دائما مع ما كان الافراد يتعلمون اليه في البداية . ولذات الصبب لا يمكن لميدان التفسير التاريخي أن يستند الى عالم الغايات ، بل الى عالم الافعال، أو الاحداث التي تتجلى فيها تلك كنتيجة ليست مبتغاة دائما أو مسعيا اليها .

من هنا نرى ان البحث عن العقلانية الحقيقية – والمناقضة لكل لاهوت – للتاريخ الحقيقي يستتبع :

- ١) استبعاد كل فاعل تاريخي مفارق ، أو فوق انساني .
- ب) الاعتراف بأن الناس هم صانعو التاريخ .
- ج) تحرير العقلانية من كل تبعية للاهوت ، سواء اكان مفارقا للانسان أو محايا له (٢) .

• تعدد التاريخ ووحده :

حين فهمنا التاريخ على انه تاريخ اناس ذوي وعي وارادة ، وعلى انه، بذات الوقت، ممارسة ابداعية تاريخية غير قصدية، فاننا لم نبحث عن ميدان العقلانية التاريخية سوى في الاحداث المملكة للمعنى ضمن سياق بشري محدد . بعبارة اخرى ، رفضنا ، اولاً، التفسير التجريبي أو الوضعي الذي يظل محصوراً في مملكة مفترضة من الاحداث المجردة التي لا تكشف عن عقلانيتها الا خارج كل معنى، كما رفضنا ، ايضا ، المحاولات الساعية الى اقامة ذلك التفسير لاهوتياً، رابطة الاحداث بغاية

لقد كانت الوضعية ، كما هو معروف ، رد فعل على الانشاءات التأملية التي اقامتها المثالية الالمانية الا انها انتهت من خلال تحمسها الصحيح لاقصاء كل بحث لاهوتي عن المعنى - الى تكريس المعنى ذاته • فكان اللواء الذي رفعته - للاحداث ! - دعوة للبحث عن علة وجود هذه الاخيرة فيها هي ذاتها ، مدعية ان هذه العلة ممكن قراءتها فيها على المستوى المرئي الذي تتمظهر فيه • هكذا اختلط العياني الواقعي بالعياني المفكر فيه الذي هو نتاج ، ونتيجة ، للفكر المجرد • ويسبب هذا الاختلاط ، كان بمقدور مؤرخ مثل رانكه ان يقول - دون تهكم - ان الامر كان يدور حول « حكاية الاشياء مثلما وقعت » • فهنا ، بعيدا عن الاشارة الى الصعوبات ، والى خصوصيات الوعي التاريخي الذي عليه ان يبدأ بدوره - مثله في ذلك مثل أي وعي آخر - بالبناءات التجريدية ، لم تعمل الوضعية الا على اخفاء المشكلة الحقيقية • وفعلا ، لا يكفي النظر السى الاحداث في مستواها المرئي الذي تتمظهر فيه لكي تكشف عن معناها ، فهذا المعنى لا يمكن ان ينكشف هنا لانه ليس بالمكان الذي تقسع فيه الاحداث حقا • ان الحدث التاريخي كحدث عار ، منكشف من تلقاء ذاته ، غير موجود • وغهمه يعني موضعيته بعيدا جدا عن ظاهره ودمجه في كلية يشكل جزءا منها مع أحداث أخرى كعناصر مترابطة يعتمد بعضها على بعض بشكل متبادل • على هذا النحو ، اذا كانت الاحداث التاريخية لا تتجلى من خلال ظاهرها فان الوعي بها لا يمكن ان يتم في هذا المستوى الظاهر ،

المنكشف من تلقاء ذاته - مثلما تعتقد الوضعية ذلك - ، وبعبارة واحدة يمكن القول ان الحدث الحقيقي لا يمكن ان ينكشف الا ضمن « كل » ، لا وجود للحدث خارجه بمعنى الكلمة . وبالتالي فان الاحداث لا تنكشف من مجرد النظر اليها ، لسبب بسيط هو انها لا توجد على مستوى هذا الظاهر المرئي .

بين هذا الظاهر (السحدث المرئي) وجوهره (الحدث التاريخي الفعلي) يوجد تفرع ثنائي حقيقي يغطي الطرف الاول منه على الثاني . بذلك فان المعرفة التاريخية - مثلها في ذلك مثل كل معرفة حقيقية - تستتبع قطيعة ما مع الظاهر وابتعادا عن الواقعي . والتجريدات هي المعالم التي تسجل هذا الابتعاد الذي ينتشر الى حد يزيل كل علم تصنيف تجريبي . ان النزعة التجريبية - مثلما هو معروف - تخلط الموضوع الواقعي الذي يوجد في استقلال عن المعرفة ، بموضوع المعرفة الذي يتم انشاؤه ضمن السيرورة المدركة (بكسر الراء) ذاتها ، والمعرفة العلمية - بما فيها المعرفة التاريخية - تزعم بالتاكيد انها احاطت بالواقعي ، الا اننا لا نتملك الواقع من مجرد اعادة انتاجنا لظاهره ، بل نتملكه حين ننشئ عنه تصورا بواسطة نشاط الفكر المجرد . ان معرفة الثورة الفرنسية تقتضي الانتقال من الواقعي ، من العياني ، كما قال ماركس ، الى تصوره (العياني المفكر فيه) . وهي خطوة لا نستطيع القيام بها ما لم ننشئ موضوعا جديدا يتميز عن الموضوع الواقعي . والشرط الاول للقيام بهذا الانشاء هو الابتعاد تماما عن الظاهر ، وتجاوز الوصف أو التعداد الكرونولوجي المجردين . ان التاريخ

من حيث هو علم لا يختلف - في هذا - عن علوم أخرى ، ومثل هذه العلوم عليه أن يتخلى عن التجريبية المعرض لها ، لا أكثر من تلك العلوم ، بل أقل منها أيضا .

ان التجريبية ترتدي في التاريخ ذلك الشكل الخاص الذي ندعوه بالتاريخانية . اذ من الممكن الحديث عن التاريخانية حين تتمظهر الاحداث التاريخية ، المصروفة في نظام من التعاقب الزمني ، كتغيرات أو تقلبات أو تحولات ، دون الشروع ، من جهة ثانية ، في الكشف عن علّة وجود هذه التغيرات أو التحولات ، ان التاريخ هو ، بالتاكيد ، تغير وتحول وتعاقب للاحداث في الزمان ، لكن : اذا لم نكن نريد البقاء على صعيد النزعة التجريبية التاريخية فان علينا ايجاد علّة التغير ، علّة الانتقال من حدث الى آخر ، الشيء الذي يستلزم ، بدوره ، وعيا بالشيء الذي يتغير .

ان التاريخ يظهر امامنا منذ البداية كتعدد (من المجتمعات والمؤسسات والوقائع) في الزمان . وهذه المجتمعات أو المؤسسات تعرف استقرارا أو ثباتا ما في حالة تاريخية معينة ؛ عليه بالتاكيد تستند الممارسة الابداعية الجماعية البشرية ، ونتائج أو منتوجات نشاط الناس الثابتة نسبيا . الا ان ما يحتفظ به المؤرخ من هذه النتائج ، وهي تنتشر في الزمان ، هو بالضبط طابعها النسبي الذي تكون بفضلته تشكيلة تاريخية ومحددة تاريخيا . ان تعددها هو علامة على نسبيتها ، اي انه علامة على استقرار مؤقت ، ما دامت هناك سلسلة من القوى والتناقضات تتأمر عليه من داخله . الا ان المؤرخ لا

يكتفي ببسط هذا التعدد أمامنا كسلسلة من الوحدات المنغلق كل منها على ذاته والمتجاورة في خط تعاقبي . فهو لا يجد نفسه أمام تعدد من الوحدات المتنافرة والمنغلفة على ذاتها ، والتي لا قوام لها الا في علاقة مع « قبل » ما ، و « بعد » ما . وان الامر لا يدور فقط حول تسجيل أن كل وحدة توجد بقانونها الخاص في أزمنا مختلفة ، بل وحول وضعها جميعا في نوع من العلاقة الضرورية من خلال هذا التعدد الزمني . ومن ثم فان المشكلة التي تظهر بفضلها المجتمعات والمؤسسات وتبقى بفضلها مستقرة نسبيا ، ثم بها ينهار هذا الاستقرار في النهاية ، هي مشكلة حيوية بالنسبة للمؤرخ . وبعبارات وجيزة نقول ، ان التعدد في الزمن يتطلب ، بدوره ، البحث عن وحدة هي غير تلك المتعلقة بمجرد تعاقب زمني . الا انه ، لاجل ربط ووسط وباللاحق عليه ، قد يكون من الضروري أن نتخلى عن مستواه المرئي وننتقل الى المستوى الذي يوجد فيه حقا .

* الالسنية البنوية : اللغة كمنسق

اذا كانت الاحداث لا توجد معزولة عن بعضها البعض ، بل ضمن كلية تندمج فيها جميعها كمنسق من العناصر والعلاقات والصلات ، فان على تفسيرها أن يتم على مستوى الكل الذي تشكل جزءا منه (المنسق أو البنية) . هذا هو ما جعل البنوية في صدام مع كل نزعة ذرية . ففي حين ترى المنزعة الذرية الى الاحداث كعناصر معزولة أو تنظر الى الكلية التي تشكل تلك

جزءاً منها كجمع من الوحدات المتجانسة أو كتجميع لوحدات
مغلقة على ذاتها ، تقف البنيوية ، قبل كل شيء ، عند
العلاقات والصلات التي تجعل العناصر ممتلئة لقيمة أو لمعنى
لا ينبعان من ذاتها بل من موقعها - كعناصر مترابطة ومتعلق
بعضها ببعض - ضمن كلية ما . بذلك يتمظهر الحدث في
مستوى يفلت من التجريبية أو الوضعية ، وتصير علة وجوده
في مستوى الكلية التي يندمج فيها . فالاطروحة الاساسية
للبنوية - في مواجهة كل نزعة ذرية أو تجريبية تاريخية - هي ،
أذن ، تلك العلة بأن ما من حدث فعلي الا ويفترض بنية ما .
وان علة وجوده - ان صح التعبير - بنوية ، فهي علة وجود
عنصر مترابط ضمن مجموعة ثابتة أو ثابتة نسبياً ، أي ، غير
خاضعة لتغير كيفي جذري .

ليس من قبيل الصدفة ان الابحاث البنوية التي تفتشر
اليوم أكثر في المعرفة العلمية - الاجتماعية قد صنعت أولى
أسلحتها في الالسنية ، وليس صدفة أنها اظهرت بعد ذلك قوتها
في الانثروبولوجيا الاجتماعية بدراسة المجتمعات القديمة أو
الانسقة الثابتة التي تخلفت عنها (من قرابة أو فكر) ، وأنها
لم تحاول الا لاحقاً الظهور في ميدان التاريخ ، على الصعيد
البرنامجي وعلى صعيد الانجازات الفعلية . لكنه بإمكاننا ان
نتساءل قبل الشروع في فحص العلاقات الحقيقية بين التاريخ
والبنية : هل من الممكن الحديث عن تفسير بنوي للتاريخ ما
دامت مادته القاعدية ليس المجتمعات التامة، المتنوعة والمتجاورة
في الزمان ، بل تغيرها ، تطورها ، وتحولها أو انتقالها من

الواحد الى الاخر ؟ هل بالامكان العبور من تفسير لبنية تامة ، ثابتة ، الى تحولها لغيرها من البنى ، بواسطة تحليل لتغييراتها الداخلية ؟ بمبارات وجيزة : الى اي حد نستوعب البنيوية التاريخ ، أو بالاحرى ، الى اي حد يتم استيعاب هذا الاخير من طرفها ؟ هذا هو لب المسألة .

ومن الضروري ، لاجل الاجابة على هذه المسألة ، ان نتابع في البداية تقلباتها ، وان بصورة موجزة ، في ميدان يلعب فيه التاريخ - على عكس ما تعتقده الالسنية التاريخية - دورا ثانويا . لقد أبرز هرديناند دي سوسير فعلا في دروسه عن الالسنية العامة (٣) هامشية التاريخ هذه في نقيضته عن التزامن (السانكرونى) والتعاقب (الدياكرونى). اللذين يكونان معطين - لا يمكن اختزالهما - للنظر الى الظواهر الالسنية في تطابق مع اقترانها (التزامن) أو مع تعاقبها في الزمان (التعاقب) . في الحالة الاولى يجري الاهتمام بالعلاقات بين الظواهر المعطاة مع استبعاد كل فكرة عن التغير أو التطور (اللغة كنسق ثابت تتحدد فيه حدود متعايشة مع بعضها البعض) ، وفي الثانية تدرس التحولات 'التي لا تمس بالنسق' ولم يقف سوسير عند حد تمييز هذا المستوى عن ذاك مع القول بأولوية التزامن على التعاقب ، بل انه مضى الى نفي امكان وجود علاقة ما بين الواحد والاخر . « ليس لـ » الظاهرة ، التزامنية أي شيء مشترك مع التعاقبية ، فالاولى علاقة بين عناصر متواقتة ، والثانية احلال لعنصر محل آخر خلال الزمن، أي تعاقب ، (٤) ان التعاقبي ، بعبارة أدق : التاريخي ، هو من

طبيعته لا بنيوي ، أنه ما يوجد على هامش النسق .
لقد توبع هذا التوجه العام لللسنية - الذي عبر عنه
سوسير بفظاظة ، ثم جرى تلطيفه فيما بعد بتخفيف التعارض
بين التعاقب والتزامن - ، في جوانبه الاساسية ، وباستقلال
عن فروقات مهمة في ميدان آخر ، من طرف المدارس اللسانية
اللاحقة التي تربطها علاقة قرابة بالبنيوية : المدرسة المسماة
بمدرسة براغ الفونولوجية ، التي كان تروبتسكوي ورومان
جاكوبسون ممثليها الرئيسيين ، والمدرسة اللسانية
(الغلوسيماتيك) التي يمثلها خاصة الدانماركي يامسليف (٥)
ان المنهج الفونولوجي (القائم على دراسة الاصوات وظيفيا)
ينظر الى النسق اللفظي للغة ما على أنه كل متماسك ترتبط
اجزائه بعلاقة متبادلة ، بحيث ان التحولات اللفظية هي
تحولات للنسق . لذلك ، في حين ظلت اللسانية التقليدية تحاول
تفسير عنصر ما (حرف علة ، أو آخر كلمة ما ، أو تركيبا
منطقيا ٠٠٠ الخ) من الوجهة التاريخية ، دون النظر الى أنه
يشكل جزءا من نسق ، فان المدرسة الفونولوجية ترى ان
تحولات عنصر ما هي ذات طابع بنيوي . من هنا تأتي أولوية
الدراسة التزامنية على الدراسة التاريخية ، ما دام على
التحليل البنيوي ان يسبق تحليل التحولات التاريخية ، أي تلك
التحولات التي مر بها النسق خلال الزمان . لقد حاول يامسليف
تشبيد اللسانية محايشة ، تطرح جانبا كل الفرضيات الآتية من
خارج اللغة ، وتؤسس هذه المحايشة في مبدأين للبحث هما :
مبدأ الكلية أو البنية ومبدأ الاستقلال . مقيما بذلك تفرعا، ثنائيا

شبيها بتفرع سوسير الثنائي ، الى سيرورة ونسق ، كل سيرورة يطابقها نسق ، ولا يمكن تحليل انسيرورة ما لم تختزل الى النسق الكامن خلفها ، وكل سيرورة تتكون بدورها من عدد محدود من العناصر تظهر دوما في تركيبات شتى وينبغي اختزال المتغيرات الكثيرة الى حد لا نهائي - بالنسبة لما يهتم المحتوى كما بالنسبة لما يهتم التعبير ، وهو التفريق الرئيسي للنظرية الغلوسيماتيكية - ، بواسطة التحليل المذكور الى عدد محدود من الثوابت وامام انشغال الالسنية التقليدية بمقارنة اللغات من الناحية التكوينية ، الشيء الذي وضع الالسنية في مستوى خارج اللغة أو مفارقا لها (ما قبل التاريخ ، التاريخ ، التاريخ الثقافي ٠٠٠ الخ) ، تطرح الغلوسيماتيك على نفسها قبل كل شيء مهمة تحديد جوهر اللغة من حيث هو بنية محايدة لها (للغة) • زاعمة ، على هذا النحو ، أنها تذهب بالالسنية البنيوية السوسيرية حتى آخر مستتبعاتها •

ويامكاننا الآن تلخيص التوجه العام للالسنية البنيوية، ذهابا من سوسير الى يامسليف ، مرورا بمدرسة براغ الفونولوجية ، في :

أ) ادخال مفهوم النسق (حيث تكف الحدود عن أن تظل كيانات معزولة ، ويتم النظر اليها كعناصر مترابطة لكل مبنين - بفتح الياء -) •

ب) التمييز بين التزامن والتعاقب ، الذي يعبر سوسير

عنه في نقيضه ، في حين تعرضه المدرستان اللسنيّتان
البنويّتان اللاحقتان ، وفي ذات الوقت ، كأولوية للتزامن على
التعاقب .

ج) الانتقال من المستوى القصدي للأفراد الناطقين الى
المستوى القصدي الذي تهيمن عليه قوانين النسق ، فعقلانية
النسق اللسني هي عقلانية غير قصدية .

د) التحليل التزامني (البنوي أو المحيث) للظواهر
مهمة خاصة باللسنية ، وبالتالي فان له الاسبقية على الدراسة
التعاقبية (التكوينية أو التاريخية) ، وعليه أن يسبق هذه مثلما
عليه ان يسبق تحليل التأثيرات الخارجية التي يمكن أن تمر
بها الظواهر المذكورة .

* هل بالإمكان تحليل التاريخ بنويًا ؟

ان النجاحات الاكيدة التي حققتها اللسنية البنوية من
خلال فهمها للغة كنسق - هذا الفهم الذي يقف في تضاد مع
تحديدات اللسنية السابقة عليها ، التي ارتهنت ، دون جدوى ،
وبسبب جهلها للطبيعة البنوية للغة ، بتحليل التغيرات ،
وتطورها والتجديدات التي تطرأ عليها - سرعان ما أثارت
اهتمام الاختصاصيين في علوم اجتماعية أخرى وتحمسهم
لتوسيع أو نقل منهجها الى ميدان هذه العلوم . وكان أول علم
يستفيد منه هو الانتروبولوجيا ، خاصة مع أعمال ليفي
ستراوس . ففي محيط من الظواهر - هو محيط العلاقات

الاولية للقرابة - التي بدت متميزة بعرضيتها وعدم تماسكها واعتباطيتها ، اكتشف ليفي سترأوس علاقات ضرورية وسيرا منتظما (٦) * ولحسن الحظ ، فان أخذ التحليل الالسنبي كنموذج ، وخاصة تحليل مدرسة براغ الفونولوجية ، واعتبار مناهجها نقطة انطلاق للعلوم الاجتماعية (٧) ، قد وضع التحليل البنيوي موضع اختبار في ميدان الانتروبولوجيا * فأتسع هذا التحليل من علاقات القرابة ليشمل أنسقة ميثولوجية (اساطيرية) أخرى للفكر (آل « فكر المتوحش ») الخ (٨) * وفي هذه الحالات جميعها نجدنا أمام الخطوط الجوهرية للتحليل البنيوي المستقدمة من الالسنبية : مفهوم النسق ، أولوية التزامني على التعاقبي ، الطابع اللواعي أو غير المقصود للظواهر من حيث هي عناصر للنسق ، وأسبقية التحليل البنيوي على التحليل التكويني أو التاريخي * أكيد أن ليفي سترأوس يرفض التفريع الثنائي السوسيري الى تعاقب وتزامن ، بل انه يشير الى تبعية التعاقبي للترزامني ، بحيث لا يصبح الاول ذا دلالة الا في ارتباطه مع الثاني والعكس غير صحيح * ان المعنى هو حقا الى جانب التزامن ، لذلك فحين ننظر الى علاقته بالتعاقب كعلاقة بين بنية وواقعة ، فان هذه الاخيرة تبدو ، وبوجه خاص ، كاضطراب أو كتهديد للنسق * وهنا أيضا فان العقل يجد نفسه في مستوى لا واع وغير مقصود * ان التحليل البنيوي يكشف عن موضوع عقلي ، عقلانيته مستقلة عن وعي الانسان وارادته ، مثلما ان اللغة « علة انسانية لها عللها التي لا يعرفها الانسان » (٩) *

لحد الان ، لم نر سوى اسهام البنيوية في مجال الظواهر الاجتماعية القابطة : اللغة ، القرابة ، الاساطير ، الفكر . . . الخ . وهي دراسات تتم على الصعيد التزامني خاصة ، حيث يغض النظر لا عن التأثيرات الخارجية فحسب ، بل وعن سيرورة تكوين تلك الظواهر أيضا ، وعن تطورها وتحولها . ومحل الوقائع والسيرورات والتقلبات ، توضع عناصر مترابطة ، علاقة للعلاقات و عقدا من العلاقات في نسق . والواقع ان التعاقبي كلما كان المجال الذي تتمظهر فيه هذه النتائج أكثر تزامنية . وتحسب الاسمنية بالنسبة لهذا التحليل مكانا استثنائيا ، الا أن هذه الاستثنائية تأتيها خاصة من موضوعها المنطرح من تلقاء يختفي تماما خلف أولوية التزامني هذه . ومن تعايش للظواهر في زمان معين ، لا نحصل حقا سوى عسى وجودها البنيوي خارج الزمان .

ان تحليلا بنيويا من هذا النمط يعطي نتائج أكثر اكتمالا ذاته أمام التحليل التزامني ، الشيء الذي استطاعت الاسمنية البنيوية بفضلها تعليل ما كان يسعى (بضم الياء) عبثا لتفسيره بمناهج تاريخية . وما يماثل هذا - وان بدرجة أدنى - حصل في ميدان الانتروبولوجيا المسماة بنيوية ، تلك التي أعطى تطبيق المنهج المذكور فيها أيضا نتائج مهمة . فالانحياز والتاريخ لا يلعبان أي دور مهم في الظواهر المحللة - خاصة ما تعلق منها بنسق القرابة - . والواقع أن بالامكان تحليل النسق دون أن نأخذ كثيرا بعين الاعتبار التحولات التي يمر بها ، أي أن تحليله يتم وهو في وضعيته الحالية ، باقصاء كل

تحولاته السابقة أو تلك التي يمكن أن يثيرها بفعل تغيراته الداخلية، على أساس ان هذه التحولات لا يمكن ابرازها انطلاقا من وجهة نظر بنيوية . ان التزامني هو ما يثير انتباهنا قبل كل شيء ، أما التعاقبي فهو هنا عامل مشوش . وفعلا ، فطالما ظل التزامني مهيمنا حقا ، مثلما يهيمن في اللغة ، أي طالما درسنا مجتمعات ، أو أنسقة ضمن هذه المجتمعات ، تتكرر ولا تتطور ، فان التحليل البنيوي وقد تخلص من ضرورة الانشغال بالتحولات (أو « الاضطرابات ») يظهر مصداقيته . وبعبارة أخرى فان الانتروبولوجيا البنيوية تزداد رسوخا كلما مكنها موضوعها من توسيع أو نقل المنهج الذي أظهر شدة خصوبته في اللسانية ، كتحليل للانساق التزامنية . انها – ولنعذر على هذا التشبيه – مصارعة لثور واقف في مكانه . من هنا مميزاتا وحدودها في نفس الوقت .

وفعلا ، فحين يتعلق الامر بموضوع ثابت ، بالامكان غض النظر عن تحولاته – أي بموضوع لا يتحول في ذاته ولا يولد تحولات جديدة ، ببنية « تزامنية » لا تتطور – ، فان البنيوية ، مثلما طبقت خاصة من طرف اللسانيين المذكورين أعلاه ومن طرف ليفي سترأوس ، تظهر ، من حيث هي منهج للبحث ، مزايا لا يمكن انكارها . غير أنه اذا كان تطبيقها ممكنا على المجموعات الثابتة فحسب ، لا على الموضوعات المتغيرة والمتنوعة في الزمان ، واذا ظلت مقتصرة على تحليل الموضوعات التي يمكن غض النظر فيها عن الزمن ، وعن السيرورات والوقائع ، فان التاريخ يبقى خارج نطاق اهتمامها

كلية • وبالتحديد أكثر ، فإن ثمة من الناحية المبدئية تعارض جذري - لا يمكن اختزاله - بين تحليل البنى والتاريخ • والحال أن هذا التعارض الجذري لا يمكن القبول به الا اذا اتخذ التناقض بين التزامن والتعاقب أساسا له ، ذلك التناقض الذي لم يسلم به في الحقيقة غير سوسير ، دون أن يتبعه في ذلك لا الالسنية البنوية اللاحقة ولا حتى ليفي ستراوس ، الذين ظهروا ، في فرص عديدة متضادين لتعارض جذري مماثل • أكيد أن نقيضة من هذا النوع نفود ، ضرورة ، الى تجاهل التاريخ واقصائه ، وبذلك تظل البنوية في وضع مضطرب شبيه بوضع مصارع الثيران ذاك الذي يحاول - متجاهلا وثبات الثور وتنقلاته - الاكتفاء بمصارعة ثور واقف •

ان التحليل البنوي لا يمكن له تجاهل التاريخ الواقعي ، اذ اننا لا نجد أنفسنا أمام انساق ثابتة فقط ، ولا أمام وقائع تندمج نسبيا في بنية اجتماعية ، بل أمام مجتمعات تتحول خلال الزمن ، أمام بنيات اجتماعية خاضعة للتغير والتطور ، تظهر ، تتطور ، ثم تختفي ، أي أنه ليس ثمة تزامن فقط بل هناك تعاقب أيضا : اذا استعملنا المصطلحات التي سبق القبول بها • الا أنه ليس يكفي القبول بوجود هذين المجالين للواقع ، بل ينبغي القبول بالعلاقة المتبادلة بينهما أيضا • وان الامر يدور حول رؤية ما اذا كان التعاقبي شيئا خارجا عن ذات النسق أم واقعا داخله ، وما اذا كان بمقدورنا ان نتجاهل دائما التحولات الداخلية لهذا الاخير أو أن نختزلها الى مجرد اضطرابات • كما علينا أن نحدد ما اذا كان البنوي يتجلى فقط على مستوى

التزامن ، وما اذا كان التعاقبي لا يقع ضمن البنية نفسها .
واجمالا ، فان الامر يدور حول رؤية ما اذا كان التزامني
تاريخيا أيضا ، من حيث أن كل بنية هي ، بدورها نتاج
ونتيجة .

هكذا اذن ، اذا قبلنا بثبات نسق ما ثباتا نسبيا ، وبأنه
من الممكن اهمال تحولاته - في اطار أو حد معين - ما دامت لا
تؤثر عليه بنيويا - أي في جوهره أو كيفه - ، فاننا لا نستطيع
نفي أن النسق ، من حيث هو نتاج تاريخي ، يمتلك أصلا ما ،
وانه يستقر ويتطور ثم يتحول في النهاية . والحال أن هذا هو
ما يشكل بالضبط مادة التاريخ .

هل بالامكان ، اذن ، انجاز تحليل بنيوي للتاريخ ؟ لنكتف
الآن بتسجيل أن البنيوية التي أقامت تعارضا بين التزامن
والتعاقب هي وحدها التي تسد أمامنا المنفذ الى ذات التاريخ .
والحال انه اذا كان النسق غير متغير بل ثابتا نسبيا ، فمن
الممكن انجاز تحليل لتعدد وتعاقب وتحول المجتمعات في الزمان
بمصطلحات بنيوية ، لكن شريطة أن تدرس هذه المجتمعات لا
كتشكيلات تاريخية.متغيرة فحسب ، بل بالبحث ، أيضا ، عن
العلة البنيوية لتغيراتها وتحولاتها . وعليه ، فان البنيوية لا
يمكن تطبيقها على التاريخ الا اذا جرى البحث عن العوامل
التي تحتم أن يظهر مجتمع ما ويستقر ثم يفقد استقراره
ويتحول الى آخر ، ضمن بنية هذا المجتمع ذاتها .

* التدمير البنيوي للتاريخ :

بعد أن حالف الحظ تطبيق المنهج البنيوي في
الانثروبولوجيا ، اقترح ليفي ستراوس فكرة « تاريخ بنيوي »
يفسر تحولات المجتمعات بمصطلحات بنيوية (١٠) وللاسباب
التي سنراها فيما يلي ، فان هذا التاريخ يقف في تعارض
متعمد مع التاريخ الذي اعتاد صنعه المؤرخون . ان التاريخ
بالنسبة لليفى ستراوس هو تطور مفاجيء ، من جهة . وهو
« تحولات بنيوية محدودة العدد » من جهة ثانية . انه شبيه
بالمشكال حيث « تعطي تركيبات العناصر المتماثلة دائما نتائج
جديدة » (١١) .

لكن ، ما الذي يفسر لنا التطور بالضبط ، أي ما الذي
يفسر لنا تحولات المجتمعات ؟ ان ليفي ستراوس يجيب قائلاً ان
« التحولات التعاقبية » للمجتمع ينبغي البحث عنها في نمط
العلاقة الذي تقيمه مختلف الانساق المشكلة له مع بعضها
البعض (١٢) . فالمجتمع يتكون من سلسلة من الانساق: اللغة ،
قواعد الزواج ، نسق القرابة ، العلاقات الاقتصادية ، النفس ،
العلم والدين . وهي مجموعة من الانساق أو المستويات البنيوية
التي ترتبط فيما بينها لا كحدود متماثلة بل كحدود متعاقبة ،
أي حدودا لا يهيمن الواحد منها على الآخر أو على الكل ، وان
العلاقة التي تربط بين هذه الانساق المتنافرة هي علاقة تعبير :
فالانظمة البنيوية « يعبر بعضها عن بعض ، وبذلك نحصل على
تعبير مشترك لمختلف الانساق دون أن تكون بينها صلة وثيقة ،

ما دام من المتعذر ايجاد مستوى بنيوي بإمكانه التعبير عن مستوى آخر تعبيرا صحيحا أو مطابقا . وفي هذا اللاتوافق الداخلي للنسق الاجتماعي ، الذي يمتلك طابعا محايثا ، من الناحية المبدئية ، انما ينبغي البحث عن تفسير لماذا لا يمكن للمجتمع أن يظل مستقرا وما هي عوامل تحوله (١٢) . فالمجتمع يجد ذاته مرغما على الرد باقامة توازنه، ولهذا يقوم بسلسلة من الانعطافات والالتواءات والاندماجات بين مختلف المستويات البنوية ، وكأنه يسعى بذلك الى تصحيح لاتطابقاته الخاصة به . لكن ، بما أن هذه الاخيرة تمتلك طابعا مبدئيا يتعذر فضله على مختلف انساق مجتمع ما أن يعبر بعضها عن بعض بصيغة تامة ، فان عوامل التغير واللاتوازن الداخلية (الـ «تحويلات التعاقبية») بدورها، يتعذر اقتلاعها من مكانها» (١٤) .

بهذا التصور للمجتمع كمجموعة مبنية (بفتح الباء) لمستويات نسقية مختلفة ، شدد ليفي ستراوس على أهمية المصعيد التزامني ما دام « النسق يتجلى في تزامنيته » ، الا انه أظهر في ذات الوقت أن المجتمع لا يمكن النظر اليه من هذا الصعيد فقط ما دام خاضعا مبدئيا لـ « تحولات تعاقبية » دائبه . لكن ، مع ذلك ، فان هذا التصور لا يوضح لنا السيورة من حيث هي انتقال أو تحول من مجتمع لآخر . انه يفسر التحول الداخلي لمجتمع معين ، بيد انه لا يكشف اية علاقة مقصودة بين مجتمع يتطور هو (١) ، سابق على آخر هو (ب) الذي يبرز منه كتشكيلة تاريخية . هذه العلاقة - مأخوذة كعلاقة ضرورية وموضوعية

- ينبغي أن تكون تكوينية . والحال ان المجتمعات ، بالنسبة لليفى سترأوس ، تتراص ، بتعددتها ، في خط من التعاقب الزمني ، لكن دون أن توجد بينها علاقة ضرورية ما . هذه هي وجهة النظر التي تميز الاثنولوجي عن المؤرخ ، أو تميز - بالاحرى - التاريخ « البنيوي » عن التاريخ الذي اعتاد صنعه المؤرخون : ليس ثمة أية علاقة تكوينية أو استمرارية تسمح بتفسير الانتقال من مجتمع الى آخر . وما التاريخ سوى سلسلة من الوحدات البعيدة فيما بينها عن أية صلة تكوينية . لذلك ليست هناك وحدات تكوينية تمكنا من تفسير « التحولات التعاقبية » ، لا من حيث هي تغيرات داخلية فحسب ، ملازمة لمجتمعين مختلفين (أ و ب) ، بل ومن حيث هي تعديلات بنيوية في (أ) تحدد تكوين (ب) . غير أنه اذا لم تكن هناك وحدة تكوينية فان التاريخ سيتقلص الى مجرد تعاقب زمني لبنيات لا تربطها فيما بينها أية علاقة ضرورية . ومن ثم سوف لا يمكن الحديث الا عن تجميع لتواريخ متقطعة ، ويصبح الكلام عن تاريخ كوني عديم المعنى . يقول ليفى سترأوس : « ليس التاريخ الذي يزعم الكونية سوى تجميع لبعض التواريخ المحلية ، الثغرات الموجودة ضمنها (وفيما بينها) أكثر عددا من أجزائها الممتلئة » (١٥) . وهنا يمكن لنا نحن ان نضيف ، أنه اذا لم تكن العلاقات بين مختلف المجتمعات المتعاقبة في الزمان أكثر من علاقة تجميع ، فانه لا توجد بينها أية علاقة تاريخية حقا .

فبمجرد ما نقصي العلاقة بين التواريخ الخاصة - او المحلية ، بتعبير ليفى سترأوس - حتى لا يعود بمقدورنا انجاز

هذه العلاقة التاريخية • وبمجرد ما تحقق كل المجتمعات شروط إمكان كونية ، بفضل التمهيد المتنوع لمختلف الانساق ، تحل وحدة صورية محل الوحدة التكوينية التي تضمن العلاقة التاريخية حقا • فلا يتميز مجتمع عن آخر في الزمان الا من حيث تحيينه ، بصيغة محددة ، لترتيب «ثوابت» كل نسق اجتماعي • وبالتالي فليست هناك استمرارية او وحدة تاريخية (١٦) • الامر الذي لا يهتم به سوى المؤرخين حين يوضعون الاحداث ضمن منظور معين • يقول ليفي سترأوس : « ليس التاريخ قط هو التاريخ ، وانما هو التاريخ - لغاية » • وبذلك يتم ترسيخ التاريخ (أي ذاك الذي اعتاد المؤرخون صنعه) في الذاتية • ومحل الانقطاع الواقعي يضع المؤرخ استمرار يقيمه من ذاته بين وضع وآخر • بهذا يختلف التاريخ ، جوهريا ، عن الاثنولوجيا التي تنظر الى المجتمعات البشرية المنتشرة في الزمان كنسق انقطاعي (١٧) • ان الاثنولوجيا ، على خلاف التاريخ ، تلقي بمرساتها في الموضوعية ، ومن ثم فهي ليست « ايدولوجية » •

غير أن هذا الفصل الجذري غير مؤسس بشكل مرض • اذما السبب، في الواقع ، لان يظل الانثروبولوجي والاثنولوجي - وهما ينتميان ايضا الى عصرهما - اثناء تأملهما في الموضوع الخاص ببحثهما بعيدين عن الذاتية؟ وما الذي يضمن لنا أنهما لم يدخلوا أيضا أحكامهما القيميّة - اثناء فحصهما لهذه البنى المتزامنة، المنقطعة - ، وأفكار المجتمع الذي ينتميان اليه ، الخ ؟ ولماذا يعتبر الخروج من بعد الزمان كافيا للافلات

تماما من كل منظور ايدىولوجى ؟

هذا ، علاوة على أن تدمير التاريخ ، من حيث هو تاريخ
كلى - الامر الذى يسلم به ليفى ستراوس - ، أى تقليص
التاريخ الى مجرد سلسلة من التواريخ المحلية ، المنقطعة ،
يفترض أيضا منظورا ما ، ومقوما ايدىولوجيا ما ، لا يستطيع
المؤرخ البنيوي الافلات منه مثلما لا ينفلت منه نهائيا أى علم
اجتماعى ، بما فى ذلك الانثروبولوجيا والاثنولوجيا بطبيعة
الحال . غير ان هناك منظورا ومنظورا ومن ثم فان المشكلة هي
مشكلة تحديد أى منها يفتح أو يغلق ، فى لحظة محددة ، المنفذ
المؤدى الى الحقيقة . ان المنظور السالف يقود الى استحالة
المعرفة التاريخية ، وهو يصل الى ذلك من خلال اعلانه «عجز
الفكر عن رسم خطاطة للتأويل انطلاقا من وقائع
متغايرة» (١٨) .

ماذا يتبقى من التاريخ اذن ؟ رغم اهتمام البنيوية
بالتغيرات الداخلية لبنية ما ، وتصورها لهذه الاخيرة كبنية
خاصة ، محلية أو منقطعة ، أى دون وضعها فى علاقة ضرورية
- تكوينية - مع تغيرات البنية الاجتماعية - رغم ذلك فان
البنيوية لا تستطيع امتلاك تصور بنيوي حقا عن التاريخ . لا
يمكن أن يوجد تاريخ حيث لا وجود لعلاقات تاريخية ، اذ لا
يمكن القبول بالانقراض المتبقية كتاريخ حقيقى بعد أن تم
تدمير هذا التاريخ : أى تجاوز البنى فى الزمان الذى يزعم
دراسته «تاريخ بنيوي» ما .

وهنا يظهر انحقاق التعارض الجذري بين البنيوية

والتاريخ الذي أشرنا اليه سابقا . فهل حقيقي ، اذن ، أن
البنوية لا تستطيع الانتصار سوى في مجال التزامن ، أي في
مجال المجموعات الثابتة ، في حين أنها تعجز عن ذلك في
مجال التحولات التعاقبية الخاصة بالتاريخ ؟

وتبعاً لما نراه ، فليس هناك تضاد ، من الناحية المبدئية ،
بين البنوية والتاريخ . اذ من الممكن ، بل من الضروري ،
تفسير الانتقال من مجتمع الى آخر بمصطلحات بنوية ، الا انه
ينبغي لاجل ذلك التخلي عن بنوية ما ، في النقطة التي أظهرت
فيها عجزها .

* البنية والتاريخ : التحليل البنوي والتحليل التاريخي

أبرز بعض من الماركسيين في السنوات الاخيرة أن وجهة
النظر البنوية تنتمي الى الماركسية ، ولذلك باشرُوا حواراً مع
البنوية (١٩) . في حين ذهب ماركسيون آخرون يعملون
لحسابها مباشرة الى ماركس دون الانشغال كثيراً بهذا الحوار
وحاولوا استخراج كل المستتبعات الممكنة اشتقاقها من فكره .
ونحن من جهتنا نشير - وهو أمر من الاصح الاعتراف به - الى
أن هذا النمط من الابحاث لم يتخل قط عن الماركسية ، وأن هناك
عدة ماركسيين - على غرار شخصية موليير الشهيرة -
يتكلمون لغة بنوية دون أن يعلموا بذلك .

لنعد الآن الى المشكلة الملموسة التي تشغلنا ، أي مشكلة

العلاقات بين البنية والتاريخ ، لقد سبق وقلنا ان النظرية الماركسية للتاريخ تسمح بتفسير بنيوي لتحول المجتمعات ، وذلك لان هذه النظرية هي ، بالضبط ، تصور بنيوي للتاريخ . واننا نجد عند ماركس العناصر الاساسية لنظرية من هذا النوع : مفهوم المجتمع كنسق أو كبنية ، فكرة العلاقة بين النسق وأجزائه المكونة (أي البنى الخاصة المندمجة فيه) . وكذا فكرة العلاقة بين البنية والعناصر المفردة (الافراد أو النتائج الخاصة أو الوقائع) ، والمستوى المزدوج الذي يجمع بين الطابع اللاقصدي على صعيد النسق والطابع الواعي على صعيد الافراد ، والعلاقة بين النسق وبين ما هو تاريخي ، أو بين التغيرات البنيوية وتحولات نسق ما الى غيره (٢٠) .

وان مفهوم العلاقة ، الذي لا يمكن ادراك مفهوم النسق أو مفهوم الكل المبنين (بفتح الباء) بدونه ، مفهوم رئيسي عند ماركس ، منذ المراحل الاولى لفكره : نذكر بهذا الخصوص تصوره للفرد ككائن اجتماعي أو كمحصلة لعلاقات (الاطروحة السادسة حول فويرباخ) (٢١) . كما أن مفهومه عن النسق الاجتماعي ككل مبنين («التشكيلة الاقتصادية الاجتماعية») يظهر بكل تحديد منذ مقدمته الشهيرة لـ « مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي » (٢٢) ، حيث يتحدث ماركس عن كل تتمحور حوله بنى مختلفة : البنية الاقتصادية للمجتمع ، التي تقوم عليها بنى أخرى : هي التي تكون البنية الفوقية الحقوقية والسياسية والادبولوجية مع أشكال الوعي الاجتماعي . وعليه فان المجتمع نسق تندمج فيه مجموعة بنى هي : القوى المنتجة ، علاقات

الانتاج ، التنظيم السياسي والحقوقى ، الانسقة الايديولوجية
 - الفن ، الدين ، الفلسفة ٠٠٠٠ الخ - واذا يدرك المجتمع ، على
 هذا النحو ، كتشكيلة اقتصادية - اجتماعية ، فان ذلك يستتبع ،
 في المقام الاول ، دمج العناصر الخاص بكل بنية ٠ غير ان هذه
 العناصر البنوية تدخل ، بدورها ، في علاقة ما : من التطابق
 أو التناقض بين قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، ومن التعبير:
 حيث تعبر البنية الفوقية عن القاعدة ٠ وتتمتع هذه العناصر ،
 من جهة أخرى ، باستقلال ذاتي نسبي ، يتجلى في عدم امكانية
 اختزال مستوى منها في آخر (مثلا : عدم امكان اختزال
 المستوى الفني في السياسي ، والايديولوجي في الاقتصادي) ٠
 الامر الذي يحول دون اقامة السببية في اتجاه واحد ، ما دام
 تأثير عنصر بنيوي في الاخر - وبسبب طابعه البنوي بالضبط
 - يدخله ضمن عناصر أخرى من الكل ، وبمعنى ما ، يدخله
 في مجموع البنية التي تحدد امكانيات وحدود تأثيره ٠ ان الامر
 يدور حول « كل » متسلسل ليست عناصره متعادلة ولا تكاد
 تمتلك أي وزن أو دور قار بصفة نهائية ودائمة ٠ ان بإمكان
 عنصر من بنية معينة أن يهيمن أو يلعب دورا رئيسيا (مثل
 السياسة في العصور الاغريقية القديمة ، أو الدين في العصور
 الوسطى ، أو العلاقات الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي
 المعاصر) (٢٣) ٠ الا أن العنصر المحدد (بكسر الدال الاولى
 وتشديدها) في آخر المطاف ، يظل هو العنصر الاقتصادي ٠
 فالاقتصاد ، في النهاية ، هو الذي يحدد متى يلعب اللا
 اقتصادي دورا مهيمنًا أو رئيسيًا في تشكيلة اقتصادية -
 اجتماعية ما ٠ وهذا التمييز بين الدور الحاسم لبنية المجتمع

الاقتصادية والدور المهيمن أو الرئيسي في تشكيلة اجتماعية معينة ، أمر رئيسي عند ماركس . ولهذا التمييز وحده أن يقصي الاشكالية الخاطئة لنظرية العوامل ، المتناقضة ، بتصورها البنيوي للتاريخ .

فالتشكيلة الاقتصادية - الاجتماعية ، اذن ، هي كل مبنين ومتسلسل ، أو نسق من العلاقات والصلات الرابطة بين مختلف المستويات أو العناصر المكونة لها .

ولا تتجلى هذه البنى الا من خلال وقائع أو علاقات بشرية عيانية ، فالبنية واقعية ، الا انها لا تتجلى الا في الناس وفي علاقاتهم وأفعالهم العينية . واذا فصلت عنهم أو اختزلت في كلية مستقلة ذاتيا دون أن يؤخذ بعين الاعتبار أنها نتاج للممارسة الابداعية ، فانها تتحول الى مجرد تجريد .

وعلى النحو ذاته، فان الافراد العيانيين أو أفعالهم، وكذا الوقائع، المعزولة عن البنى المكونة لها، تشكل تجريدا يفترض فصل عنصر علائقي، أو محصلة علاقات ، عن العلاقة نفسها . هذه الكلية الخاطئة التي تفترض الكل في مواجهة العناصر المكونة له ، هي كلية مجردة . وهو تجريد نصل اليه ، تحديدا، بتجاهلنا لطابعها التاريخي ، أي من حيث هي نتاج أو نتيجة للفعالية البشرية . واذا كان بإمكاننا أن نتجرد في مرحلة تاريخية معينة ، ولاسباب مناهجية ، من تكوين البنية وتطورها ، فان كل بنية هي ، في واقعها الحقيقي ، تاريخية ، بمعنى أنها تتشكل وتتطور كنتيجة لفعالية الناس العملية .

وعندما نصل الى تحديدنا للتشكيلة الاقتصادية -
الاجتماعية على أنها كل مبنين (بفتح الباء) ومتسلسل ،
يصبح علينا الاحتفاظ دائما بشيئين :

أ) علاقة الكل بأجزائه (المبنى الخاصة ، الافراد
العيانون ، الوقائع ، الخ) .

ب) طابعها التاريخي (البنية الثابتة نسبيا في لحظة
محددة من تطورها ، لا يمكن عزلها عن تكوينها وتطورها) .

ومعنى التمييز الاول (علاقة البنية بالوقائع او الاحداث
العينية) هو أن المؤرخ ليس بمقدوره البقاء في مستوى البنية،
وذلك لان تاريخا بلا أحداث ، بلا أسماء ولا وقائع ، سيكون
بالغ التجريد ، مثله في ذلك مثل الكلية التي تظل ، على هذا
النحو ، مؤقتة ، كما يعني أن المؤرخ لا يستطيع ، أيضا ،
البقاء في مستوى الاحداث والوقائع التجريبية ، ما دام واقعها
الحقيقي لا يتجلى فيها الا من حيث هي عناصر مترابطة ومتعلق
بعضها ببعض ضمن كل مبنين ، علاوة على أن هذه الاحداث
التجريبية ليست سوى الشكل العياني - التاريخي الذي تتجلى
فيه البنية الواقعية . ان على الاحداث التجريبية أن تقرأ بنيويا
للكشف عن معناها وبعبارة أخرى : ينبغي النظر اليها كعناصر
لبنية لا تتجسد هذه الا فيها ، وسوف لن تصبح بدونها سوى
هيكل عظمي بدون جسد . وبفضل التحليل البنوي ، يظهر
الكل وأجزاؤه في وحدة من العلاقات والصلات . ونحن نسمي
تحليلا بنيويا ذلك الذي يقيم ، تحديدا ، هذا النسق من العلاقات

والصلاات ضمن كل مبنيين (بفتح الباء) في مرحلة محددة من مراحل تطوره .

وبامكان التحليل البنوي ، ضمن حدود هذا الوضع، أن يهمل التغييرات التي تعتمل داخل النسق في كل مرحلة محددة تاريخيا ، فيجري التحليل بالنسبة له على صعيد تزامني ، أي حين يمثل الكل ثباتا نسبيا ، وبالتالي تقصى المشاكل المتعلقة بتكوينه أو تطوره أو تحوله . وبذلك نحصل على نظرية حول نسق أو كل مبنيين ، لا على تاريخ له .

ويعطينا كتاب « رأس المال » لماركس مثالا بليغا لنظرية نسق من هذا النوع ، هو نمط الانتاج ، أو النسق ، الرأسمالي . ذلك العمل الذي يقول ماركس ، فعلا ، مشيرا اليه : « لقد اقترحنا على انفسنا البحث في نظام الانتاج الرأسمالي وفي علاقات الانتاج والتداول المطابقة له، (٢٤) انه بحث نظري يتناول نسقا في وضع تاريخي محدد ، هو نسق الرأسمالية المتطورة التي كان « مقرها الكلاسيكي ، لحد الان ، هو انجلترا » . ومن ثم فان الامر يتعلق ببحث نظري يسعى الى ابراز القانون الاساسي المهيمن على النسق، والعلاقات الموجودة بين عناصره الداخلية الاساسية - البضاعة ، النقد ، رأس المال ، العمل المجرد والعياني ، الخ - ، وبين بنياته الخاصة ، بالاضافة الى تناقضات وحدود وامكانيات تطوره . وان النسق - من حيث هو نتاج لتكوين وتطور سابقين - يمتلك تاريخا . الا أن ماركس لم يقترح على نفسه - وهو أمر يظل ثابتا بوضوح في مقدمته للطبعة الاولى ، وسوف يؤكد ذلك خلال عرضه - دراسة نمط

الانتاج الرأسمالي دراسة تاريخية • أكيد أنه استخدم أدوات تاريخية لكي يعرض لنا ، مثلا ، التراكم الاولي لرأس المال، أي تكوينه التاريخي ، من حين هو « سيرورة تاريخية للتفكك بين المنتج ووسائل الانتاج » (٢٥) الا انه لم يفعل التاريخ هنا حقا، وانما هو يوضح أطروحة معينة بطريقة تاريخية : هي اطروحة ان التملك الرأسمالي هو نفي (أو تحطيم) للملكية الخاصة القائمة على العمل • فعرض هذه القضية هنا بصيغة تاريخية هو لصالح البحث النظري • والتعاقبي يخدم التزامني • ويلجأ ماركس ، لاكثر من مرة ، الى هذه الصيغة من العرض التاريخي في « رأس المال » لافي علاقته مع رأس المال فحسب (ج ١ ، الفصل ٤٢) ، بل ومع النقد (ج ١ ، الفصل ٢) ، وفائض القيمة (ج ١ ، الفصول : ١١ ، ١٢ ، ١٣) ، ويوم العمل (ج ١ ، الفصل ٨) الخ • الا اننا لا نجد قط من بين هذه التحاليل، مثلما اشار عن حق ، الى ذلك ب ١٠ « غروشان » أي تحليل لا تكون سيرورة تطور هذا العنصر المكون للنسق أو ذاك غير خاضعة فيه لتفسير البنية ذاتها أو غير مستندة الى هذا التفسير، (٢٦) • لذلك فمن السهل التشديد في رأس المال ، ومثلما فعل غودوليبه، على أولوية دراسة البنى - أو ، بإمكاننا أن نضيف ، عناصرها - بالنسبة لتكوينها وتطورها • وهنا يقول غودوليبه بحق انه : « لا يمكن لنا القيام بدراسة تكوين بنية ما مالم نكن « مقودين » بمعرفة سابقة على هذه البنية » (٢٧) كما بقول « وان رفض كل تاريخانية أو كل أولوية لدراسة نسق ما تاريخيا على دراسته البنيوية هو رفض كلي عند ماركس » (٢٨) •

كل هذا أكيد ، مثلما هو كذلك ما اكده غروشان بالاشارة الى ان دراسة التطور عند ماركس تلي دراسة البنية ، ودون شك فان تناول تلك الاولوية في ساحة البحث التاريخي الخاص ، لا في ساحة البحث النظري ، يستدعي بعض التحديدات^٥ فلنغير المستوى اذن ، ولننتقل من عمل يقترح - مثلما رأينا - اظهار نظرية موضوع أو بنية (وأس المال) ، وليس التاريخ ، الى عمل آخر لماركس ذاته يهدف فيه الى ابراز نشوء وتطور بنية محددة في صيغة محددة ، وليس جوهرها ، هو (الثامن عشر من برومير لوي بونابرت) (٢٩) . حيث نجد الامر يتعلق ببنية سياسية يتم عرضها تاريخيا : هي تاريخ انقلاب ، مع ما يحمله هذا التاريخ من سلسلة من « الظروف والظروف التي مكنت شخصا متواضعا وغريب الشكل من لعب دور البطل » (٣٠) ففي هذا العمل يعرض ماركس جزءا من تاريخ فرنسا منذ أيام فبراير ١٨٤٨ الثورية الى ديسمبر ١٨٥١ ، الشهر الذي وقع فيه الانقلاب النابليوني^٦ . وبما أن الامر يتعلق بعرض ذي صبغة تاريخية ، فان سلسلة كاملة من الاحداث والظروف التي ستتوحد بالواقعة الحاسمة ، تعرض في نظام من التعاقب الزمني ، وأكثر من ذلك ، مع اقامة علاقة تكوينية بينها . وهكذا نرى الى الاحداث التاريخية كتظاهرات عيانية للبنية السياسية المندمجة فيها . ويرتكز التحليل التاريخي كلية على الوقائع ، لكن ذلك لا يتم الا لطابعها البنوي بالضبط ، والذي تصير بفعله تظاهرات وتجسيدات لبنية ما ، مع عدم غياب المعرفة بهذا الكل المبنين . وهو أمر يتجلى واضحا حين يعالج ماركس ، مثلا ، البنية

الطبقيّة للمجتمع الفرنسي التي تتطور ضمنها الوقائع • كما يتجلى أيضا في اظهار العلاقات بين مختلف البنى أو بين البنية والفرد في كل تشكيّلة اجتماعية ، وذلك ، مثلا ، حين يقول :

« فوق مختلف صيغ التملك ، فوق شروط الوجود الاجتماعيّة ، تقف بنية فوقية بأكملها من اعواطف والاهام وأنماط التفكير وتصورات الحياة المتعددة والمتكونة على نحو متميز • ان الطبقة بمجموعها تخلقها وتشكلها ثم تحرفها عن اساسها المادي وعن العلاقات الاجتماعيّة المطابقة لها ، بحيث يصير بإمكان الفرد المعزول ، والذي رسخ فيه التعليم والتقاليد كل ذلك ، أن يعتقد بانها هي الدوافع الحقيقيّة لسلوكه ونقط انطلاقه ، (٣١) •

لقد أدخل ماركس هذه العناصر الخاصة بمعرفة كل تشكيّلة اجتماعية لاجل اضاءة التناقضات الموجودة في تلك الفترة التاريخيّة الملموسة بين التعابير والافكار المنتمية الى الفصائل الطبقيّة (أي الاورليانيين والملكيين) ومصالحها الواقعية •

وبذلك رأينا أن العرض التاريخي لا يمكن له الاستغناء عن بعض العناصر الخاصة بتحليل بنيوي ، تزامني ، مثلما رأينا ، قبل ذلك ان البحث النظري لا يستطيع الاستغناء عن الشكل التاريخي •

ماذا يتبقى ، اذن ، من أولوية التحليل البنيوي اذا أخذنا

بعين الاعتبار بحثا تاريخيا مثل الذي أوصله ماركس الى قمته
في دراسته المذكورة آنفا ، ولم نهتم قط بنظرية من النوع الذي
أنجزه في « رأس المال » ؟

من المهم هنا توضيح ما اذا كنا ، في هذه الحالة كما في
تلك ، نلجأ الى نفس النوع من أولوية التحليل البنوي على
التحليل التكويني ، أو بالاحرى ، التاريخي . وسوف يمكننا
فحص هذه المسألة من التحديد ، وبصيغة نهائية ، لماهية
العلاقات الحقيقية بين البنية والتاريخ ، وبالتالي ، لامكانيات
وجود بنوية ذات الهام ماركسي ، في التطبيق على المعرفة
التاريخية .

* مشكلة أولوية المنهج البنوي أو المنهج التاريخي :

من غير الممكن نفي أولوية دراسة البنى على دراسة
تكوينها ونشوتها حين يقترح الباحث على نفسه انجاز نظرية
عن نسق أو كل مبنين . وتلعب الواجهة التعاقبية أو التاريخية
هنا - ومثلما سبقت الاشارة الى ذلك - دورا مساعدا أثناء
العرض . والحال أنه عندما يدعي الباحث تأرخة بنية ما ، فان
المستوى الاول تشغله اذ ذاك الوقائع والتحويلات التي يتجلى
فيها باللموس تطور هذه البنية . ولا يصبح الامر أمر تحليل
الكل في وضع ثابت نسبيا ، بل ، وبالتحديد ، أمر تحليله في
تكوينه وانتشاره أو تحوله . وهنا تلعب الواجهة البنوية
للتحليل التاريخي - مثل تلك التي أبرزناها في دراسة ماركس

السابق ذكرها - دورا مكملا في العرض . وتتم العودة الى التزامني كلما وقعت الحاجة الى توضيح انتعاقبي .

وتدرس سيرورة تطور النسق من خلال تجلياته العيانية، الامر الذي يستند الى دراسة تطور الاجزاء الاساسية لكل نسق ذي عناصر متصلة ومتراپطة - بما يعقبها من تكوين ونشوء وتحول - ، كما يستند الى التحولات البنويية التي تقود من خلال تجلياتها العيانية الى تحول جذري للنسق والى الانتقال الى نسق جديد . فبامكان كل نسق أن يستوعب سلسلة من التحولات دون أن يستلزم ذلك تحولا جذريا له ، وذلك لان النسق ، مثله مثل كل موضوع هو ذو كيف ، وبالتالي ، ذو حد كفي ، هو حد الملاعمة بين التغيرات الداخلية وبين كيفه ، أو حد « الملاعمة الوظيفية للبنى المختلفة » (٢٢) (قوى الانتاج وعلاقات الانتاج ، مثلا) داخل نسق معين (نمط الانتاج الرأسمالي) . وهنا يذبغي ادراك سيرورة تطور نسق ما، ثابت نسبيا، لا كترامك لتغيرات متطابقة مع الحد الكفي للنسق الذي يمكن اهماله أثناء تحليل بنيوي ، تزامني ، فقط ، بل وينبغي ادراكها كتغيرات داخلية ، بنيوية ، أي ، كتغيرات كيفية لا تتطابق مع كيف النسق . وتقود هذه التغيرات - تحديدا ، لانها غير مطابقة لجوهر النسق - الى فقدان توازن هذا الاخير ، والى اختفائه بالتالي .

بذلك نجد أنه في حين تتم دراسة النسق ضمن التحليل البنوي بحيث لا تمسس تغيراته الداخليه بحده الكفي ، ولا تحطم ، بالتالي توازنه النسبي ، فان التحليل التاريخي يدرس

سيرورة التكوين وتطوره أو تحوله الذي يصوغ هذا الحد الكيفي ويغذيه ، ثم يبرزه في التالي . وان ما يبرز حد نمط الانتاج الرأسمالي ، عند ماركس مثلا ، من حيث هو نسق اقتصادي ، هو تحول علاقة التطابق بين بنيتين (قسوى الانتاج وعلاقات الانتاج) الى علاقة تناقض حاد . هنا أود الإشارة الى ما يلي :

أ) أن العلاقة بين نسق وآخر هي علاقة استمرار ، علاقة تكوينية ، أو ، على وجه الدقة ، تاريخية ، حتى وان كان مصدر اختفاء نسق ما يقع فيه هو ذاته : وب) حتى وان كانت شروط امكان تكوين نسق جديا تقع فيه هو ذاته فان مصدر الاختفاء المذكور هو ، في الوقت ذاته ، مصدر ظهور أو تكوين لكل مبين (بفتح الياء) جديد .

وان مهمة المؤرخ هي اكتشاف العلاقات التكوينية الموجودة بين نسق وآخر - من خلال الوقائع التي تتجلى فيها هذه العلاقات - ضمن سيرورة من التطور والتغير . ويشكل هذا التحليل التكويني هدفا أساسيا له . لهذا تحتل الصدارة هنا دراسة تكوين وتطور البنى من خلال تجلياتها العيانية وتكون مهمة المؤرخ الاولية هي القيام بالتاريخ لا بالتنظير للموضوع أو البنية المذكورة .

الا أن هذه الاولية - التي يحددها الشكل (التاريخي) لعرضها - لا تلغي الاولية التي سبق أن أشرنا اليها حين قولنا ان على معرفة البنية أن تسترشد بتكوينها أو تطورها . فحتى لو كانت الاولية كمهمة ، كهدف ينبغي تحقيقه من خلال

العرض التاريخي ، تطابق التحليل التكويني ، فان هذا التحليل يفترض بالتأكيد ، معرفة محددة بالبنية كشرط ضروري للدراسة التاريخية . كما أنه ليس بالمستطاع ، مثلا ، اتبأت أهمية التغيير دون معرفة بالمدى الذي يكون مطابقا فيه أو غير مطابق للحد الكيفي للشيء الذي يتغير ، وتحديد هذا الحد يتطابق ، بصفة خاصة ، مع التحليل البنيوي للنسق المرتبط به . بهذا يتحول التحليل النظري أو البنيوي الى شرط وأولية ضروريين للعرض التاريخي . وبدون هاتين الفرضيتين النظريتين ، فان المؤرخ سيتخبط بين الوقائع دون قدرة على التمييز بين ما هو مجرد تغير كمي (ملائم للنسق) وما هو تعير كيفي (غير ملائم لكيف النسق) . غير أنه ، من جهة أخرى ، وبما أن الامر يتعلق دائما - مثلما رأينا سابقا - بنسق محدد تاريخيا ، هو ، ذي آخر المطاف ، نتيجة أو نتاج للنشاط العملي للانسان في الزمان ، - فان تحديد البنية لا يمكن له الاستغناء كلية - مثلما يتجلى واضحا في « رأس المال » - عن المشاكل المرتبطة بتكوينها وتطورها .

واجمالا ، فان هناك وحدة بين ما هو بنيوي وما هو تكويني . أو بين ما هو نظري وما هو تاريخي ، تطابق الوحدة التي لا تنفصم بين التعاقب والتزامن . الا أنه أثناء التحليل ، وانسجاما مع الهدف النهائي للعرض ، قد يشغل هذا الوجه أو ذاك المقام الاول ، دون أن يكون بالمستطاع فصلهما أبدا بشكل تام ، خاصة حين يدور الامر حول بنى اجتماعية أو انسانية خاضعة دائما لسيرورة دائمة من التطور .

ان التحليل البنوي يستدعي التحليل التكويني ،
والتكويني البنوي . وهنا ، تبعا لهيمنة اواحد، منهما أو
الآخر ، ينبغي القبول بالفصل الذي يقترحه غروشان بين المنهج
البنوي التكويني (المتطابق تماما مع نظرية موضوع أو كل
بنوي) والمنهج التكويني البنوي (الممكن تطبيقه على دراسة
تاريخ الموضوع ، أي ، دراسة تكوينه وتطوره) (٢٢) . وهو
فصل يمكن تبريره ، من جهة أخرى ، بتفهم مطابق للفروقات
والعلاقات بين العرض والبحث ، تلك المسألة التي أكد عليها
ماركس في رأس المال .

ان على منهج العرض أن يتميز قطعاً عن منهج البحث .
فعلى البحث أن يسعى الى استيعاب المادة المدروسة في
تفاصيلها ، والى تحليل أشكال تطورها المختلفة والكشف عن
صلاتها الداخلية . و فقط بعد انهاء هذا العمل ، يصير بإمكان
الباحث الشروع في عرض مطابق للحركة الواقعية .

بمعنى أن العرض يأتي بعد البحث ، وهو ، بالتالي ،
نتيجة له . والشئ الذي لا يوجد أو لا يظهر جلياً في العرض
يكون مفروضاً أو مستدعى فيه ، في حين أنه يكون واضحاً في
البحث . وبإمكان العرض أن يتخذ شكلاً تاريخياً بعد أن
يسترشد - على مستوى البحث - بالتحليل النظري . وفي
العرض النظري ، بدوره ، تتمظهر البنية ، لا في تكوينها
وتطورها ، بل كنتاج أو نتيجة ثابتة نسبياً ، وبالتالي فإن كل
عمل البحث التاريخي الضروري لمتابعة تطور البنية وصولاً الى
هذه النتيجة ، أو كل الادوات التاريخية المستعملة لاضاءة أو

تأسيس أطروحة ما ، بإمكانهما أن يمكثا في الظل ، دون أن يعني ذلك أنهما يغيبان - يستوعبان بالمعنى الجدلي - في العرض النظري .

وعلى وجه الاجمال ، حين يتم الحديث عن أولوية دراسة البنى على دراسة تكوينها وتطورها ، فإنه لا يمكن فهم هذه الأولوية بمعنى مطلق . فاذا كانت البنية تدرس كنتاج ثابت نسبيا ، فسوف لن يكون مهما النظر الى ظواهرها في نظام تاريخي ، حتى وان كانت هذه الدراسة تسعى الى اقامة نظرية عنها وليس تاريخا لها . ولو أننا ، على العكس من ذلك ، زعمنا دراسة البنية كسيرورة من التكوين والتطور والتحول ، فسيكون علينا فحص ظواهرها في نظام التعاقب الواقعي ، وذلك لان ما يبحث عنه هو اقامة علاقاتها التكوينية ، هو تاريخها .

في الحالة الاولى لم يتم التخلي عن التاريخ ، اذ كان حاضرا في البحث ، وهو في العرض خاضع للتحليل البنوي . وفي الحالة الثانية ، كان البنوي - بعيدا عن أن يكون غائبا - حاضرا كدليل في سياق البحث ، الا أنه ظل في العرض متوقفا على شكله التاريخي . ولا يعني هذا الخضوع للجانب البنوي الى متطلبات العرض التاريخي ، بشكل من الاشكال ، سقوطا في تجربة تاريخية لا يمكن الوصول اليها بالفصل نهائيا بين التاريخي والمنطقي . وعلى ذات النحو ، فان خضوع التاريخي الى التحليل البنوي ، النظري ، لا يستدعي السقوط في التأمل الفارغ أو في التنظيرية . فنحن لا نصل الى هذا المستوى الا

حين ينفصل التحليل المذكور تماما عن حركة الواقعي (التاريخي) نفسها . وعليه ، فانه لا يصح الحديث عن أولوية مطلقة للبنية أو للتاريخ ، وبالتالي ، أولوية المنهج البنوي أو المنهج التاريخي .

بناء على كل ذلك تستدعي امكانية تطبيق البنوية على التاريخ، تحليلا بنويا للوقائع والاحداث التاريخية من حيث هي تجليات عيانية لنسق اجتماعي من العناصر والعلاقات والصلات . الا انها تستدعي ، أيضا ، ضرورة دراسة الانساق أو العلاقات القائمة فيما بينها كسيرورات تكوين ، كتطور ، وتحول . والحال انه ينبغي دراسة هذه العلاقات التكوينية ، بدورها ، بنويا ، من حيث هي علاقات تتحرك داخليا ضمن الكليات المبنية ذاتها .

ويفترض تاريخ بنوي حقيقي ، تبعا لذلك ، أن سيرورة أنتطور هي سيرورة وحدة وتمايز ، سيرورة اتصال وانفصال، سيرورة تواصل وقطعية . ويصبح تطبيق المبدأ البنوي على التاريخ ممكنا من حيث أن كل بنية اجتماعية هي تاريخية : أي أن البنية ، حتى وان كانت تبدو مستثناة نسبيا ، استقرارا متطابقا مع حد كفي ما ، فانها خاضعة لسيرورة من التطور، تتبين التغيرات فيها وتتفكك . وان بنوية تجعل من البنية تيمة (وثنا) ، أو تقلص تغيراتها الى مجرد تحولات لبني منفصلة في الزمان ، هي وحدها التي تغلق أمام البنوية أبواب الولوج الى التاريخ الحقيقي .

نقل النص عن الاسبانية : مصطفى المسناوي

- ١) كلود ليفي سترائوس : **الفكر المتوحش** ، مكسيكو - بوينوس آيريس ، أساس الثقافة الاقتصادية ، ١٩٦٤ ، ص ٣٦٣ .
- ٢) بخصوص العلاقات بين العقلانية واللاهوت التاريخيين ، وكذا بين الممارسة الابداعية القصدية وغير القصدية في التاريخ : أنظر الفصل الخامس (« الممارسة الابداعية ، العقل والتاريخ ») من الجزء الثاني لكتابي : **فلسفة الممارسة الابداعية** . مكسيكو ، د . ف ، دار النشر **غريخاليو** ، ١٩٦٧ .
- ٣) أنظر ، فردينان دي سوسير : **دروس في الالسنية العامة** ، الترجمة الاسبانية والتصدير والتعليق لأماندو ألونسو ، بوينوس آيريس ، منشورات لوسادا ، ١٩٤٥ .
- ٤) نفس المصدر ، ص ١٦٢ .
- ٥) أنظر : نيكولاي س - تروبتسكوي : **مبادئ الفونولوجيا** (الترجمة الفرنسية ل ج . كانتينو ، باريس ، ١٩٤٩) ، ورومان جاكوبسون : **دراسات في الالسنية العامة** ، باريس ، ١٩٦٣ . ومن الممكن تقويم الوضعية الحالية لمدرسة براغ في مجموعة من الاعمال المختلفة المعنونة ب : **مدرسة براغ اليوم** (أعمال براغ الالسنية ، ١ ، ١٩٦٤) . وعن الغلوسيماتيك بالامكان الرجوع الى : ه . ل . يا مسليف : **تمهيد لنظرية حول اللغة** ، بلومنغتون ، انديانا ١٩٥٣ ودراسات الالسنية ، كوبنهاغ ، ١٩٥٩ ، وكذا الكتاب الذي ألفه يامسليف بالتعاون مع ه . د . أولدال :

- الوجيز في الغلوسيماتيك ، كوبنهاغ ، ١٩٦٧ .
- (٦) أنظر : ك . ليفي ستراوس : البنى الاولية للقرابة ، المطبوعات
الجامعية الفرنسية ، باريس ١٩٤٩ .
- (٧) ك . ليفي ستراوس ، الانثروبولوجيا البنيوية ، بلون
باريس ، ١٩٥٨ ، ص ٢٩ .
- (٨) في : ميتولوجيك (أساطيريات) ، وهي سلسلة نشر منها لحد
الان مجلدان : النبيء والمطبوخ (١٩٦٤) ، ومن العسل الى الرماد
(١٩٦٦) . أنظر أيضا العمل المذكور آنفا (الفكر المتوحش) .
- (٩) ك . ليفي ستراوس الفكر المتوحش ، ص ٣٦٥ .
- (١٠) أنظر درسه الافتتاحي بالكوليج دو فرانس ، ٥ يناير ١٩٦٠
(الدروس الافتتاحية ، ص ٢٣) .
- (١١) المصدر السابق .
- (١٢) « تصدير » موس ل : علم الاجتماع والانثروبولوجيا ،
باريس ، المطبوعات الجامعية الفرنسية ، ١٩٥٥ ، ص XIX
- (١٣) نفس المصدر .
- (١٤) نفس المصدر ، ص (X / IX) .
- (١٥) كلود ليفي ستراوس : الفكر المتوحش ، ص ٣٧٣ .
- (١٦) نفس المصدر .
- (١٧) نفس المصدر ، ص ٣٧١ .
- (١٨) ن . م . ص ٣٦٩ .
- (١٩) أنظر بهذا الخصوص عمل موريس غودوليه : العقلانية
واللاعقلانية في الاقتصاد ، باريس ، ١٩٦٦ (الترجمة الاسبانية
لمنشورات القرن ٢١ ، ١٩٦٧) ، الذي يجمع فيه بين البنيوية والماركسية
بخصوبة في معالجته للمشاكل التي تلافها البنيويون ، والمتعلقة
بتكوين وتطور البنى الاجتماعية . وانظر أيضا عملا آخر أكثر جدة ،
يبرز الطابع البنيوي لبحث ماركس في « رأس المال » (« النسق » ،
البنية والتناقض في رأس المال » ، مجلة الازمنة الحديثة ، العدد ٢٤٦ ،

باريس ، نوفمبر ١٩٦٦ ، عدد خاص بـ « مشاكل البنيوية ») . كذلك
تقترن الماركسية بالبنيوية في أعمال لـ ألتوسير وتلامذته . أنظر : لـ
ألتوسير ، دفاعا عن ماركس ، (الترجمة الاسبانية لمعهد الكتاب ،
لاهاغانا ، ١٩٦٦) ، ولـ ألتوسير جـ رانسبيرر بـ ماشري ، رـ
ايستابل ، واـ باليبار : قراءة رأس المال ، الجزء الاول والثاني ،
باريس ، ١٩٦٥ . (الطبعة الاسبانية لمعهد الكتاب ، لاهاغانا ، ١٩٦٦
و ١٩٦٧) .

٢٠) تتجسد هذه الجهود ، مثلا ، في عمل الفيلسوف السوفياتي
بـ ١٠ غروشان : دراسات منطقية في البحث التاريخي ، موسكو ،
١٩٦١ ، (بالروسية) ، الذي يشكل تطبيقا فذا للمنهج البنيوي على
المعرفة التاريخية . والواقع أن الامر يتعلق بدراسة لبنية تطور موضوع
معقد منظور اليه كنسق من العلاقات وكذا بدراسة المشاكل التي تطرحها
المعرفة به علميا . وان بالامكان ايجاد فهم - صحيح لمفهوم الكلية - في
مواجهة المفهوم التيمي (الصنمي) عنها ، والخاص ببنيوية ما ، أو في
مواجهة الاختزالات الاجتماعية - في عمل الفيلسوف التشيكي كارل
كوسيك : جدل الملموس الاسبانية لسانشيز باسكيز ، مكسيكو ، دـ فـ ،
منشورات غريغالو ، ١٩٦٧) .

٢١) بخصوص هذا المفهوم : أنظر الملحق الاول (« وعي الماهية
الانسانية عند ماركس ») من كتابي المذكور آنفا : فلسفة الممارسة
الإبداعية .

٢٢) أنظر هذا التصدير في : كـ ماركس وفـ انجلز ، الأعمال
المختارة ، الطبعة الاسبانية ، في مجلدين ، المجلد الاول ، موسكو ،
١٩٥١ ، الصفحات ٣٣١ - ٣٣٥ .

٢٣) كـ ماركس ، رأس المال ، المجلد ١ ، الترجمة الاسبانية لـ فـ
روسيس ، مكسيكو - بوينوس آيريس ، أساس الثقافة الاقتصادية ،
١٩٦٤ ، ص : ٤٦ .

٢٤) كـ ماركس ، رأس المال ، المجلد ١ ، ص (xiv) .

(٢٥) ك . ماركس ، رأس المال ، المجلد ١ ص ٦٠٨ .
 (٢٦) ب . ١٠ غروشان ، دراسات منطقية في البحث التاريخي ،
 الطبعة الروسية ، ص ١٦٢ .
 (٢٧) م . غودوليبه ، « النسق ، البنية والتناقضات في كتاب رأس
 المال » ، مجلة الأزمنة الحديثة ، العدد ٢٤٦ ، ص ٨٣٩ .
 (٢٨) م . س ، ص ٨٤٣ .
 (٢٩) أنظر : ك . ماركس وف . انجلز : الأعمال المختارة ، الطبعة
 المذكورة ، المجلد الاول .
 (٣٠) م . س ، ص ٢٢١ .
 (٣١) ك . ماركس : الثامن عشر من بروميرلويس بوناپرت ، المصدر
 السابق ، ص ٢٤٧ .
 (٣٢) أنظر : م . غودوليبه : « النسق ، البنية والتناقض في كتاب
 رأس المال » ، مجلة الأزمنة الحديثة ، العدد ٢٤٦ ، ص ٨٤٩ وما يليها .
 (٣٣) ب . ١٠ غروشان ، م . س ، صص : ٢٠٩ - ٢١٠ .
 (*) كاتب هذا النص هو المفكر الاسباني المقيم بمكسيكو
 Adolfo Sanchez Vazquez وقد نقلناه عن العدد ٥٥ من مجلة
CASA DE LAS AMERICAS لاهابانا . كوبا (مساهمة في
 تعريف القارئ العربي على بعض ملامح الفكر الفلسفي التقدمي بأمريكا
 اللاتينية ، وعلى « خصوصية » نقاش المفكرين الامريكين اللاتينيين
 للعلاقة بين البنوية والماركسية .

يتأرجح مصطلح « تاريخ » بين عدد كبير من المعاني. فليفى ستراوس يتحدث عن « التاريخ الذي يصنعه الناس دون معرفة به » ، وعن « تاريخ الناس » مثلما يصنعونه ، عن معرفة به « ، ثم يتحدث ، في النهاية ، عن « التأويل الذي يقوم به الفيلسوف لتاريخ الناس ، أو عن تاريخ المؤرخين » (١). وهي معانٍ نستطيع اليوم تلخيصها — علاوة على بعض المعاني الأخرى الممكنة إضافتها إليها — في معنيين : التاريخ الواقعي الذي يصنعه الناس عن معرفة به أو عن غير معرفة ، والتاريخ الذي يصنعه الفلاسفة والمؤرخون ، عن وعي به ، كمنظرة أو كتفسير لما تعاقب فعلا في الزمن. إن هذا التاريخ الواقعي ، ما أن يتم رفعه الى صعيد الفكر ، حتى لا يظل نفس التاريخ مثلما عاشه صانعوه أنفسهم أو مثلما يعيشه اليوم — مثالها واستعادها — أولئك الذين يبحثون فيه عن دعائم إيديولوجية يستندون إليها حاضريهم. وكل نظرية تسعى لأن تصبح علما ، يستطيع التاريخ بدوره أن يصبح علما فعليا ، لكن شريطة أن يخرج من مجال المعيش والمرغوب فيه ، بعبارة أخرى ، شريطة ألا يظل في نطاق الأيديولوجيا البحتة.

دَارُ الْحَرَّاتِ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالنُّوزِيعِ ش.م.م.

لبنان - بيروت ص. ب. ٥٦٣٦/١٤

العدد ٣ ل.ل.